رئيس لجنة السياحة في كربلاء:

القائمون على صناعة السياحة لا علاقة لهم بها!

كربلاء/ المدى
تصوير: كطران العرداوي

تعتبر كربلاء عاصمة للسياحة الدينية..إلا إن هذا الوصف ينطبق عليها اسما ولا ينطبق عليها واقعا لان السياحة ليست توافد أعداد كبيرة من السياح بل هي علم وتخطيط وأفاق تجعل من هذا العنوان الكبير طريقا لجذب الأموال من خلال تزايد أعداد السياح إلى المكان المقصود..ولهذا فان الكثير من الدول تعتمد في اقتصادياتها على الحركة السياحية التي هيأت لها عوامل الديمومة والتجدد.
في كربلاء ثمة زوار ولكن لا تخطيط ولا تجدد فهذه الحركة تعتمد على ابسط مقومات علم السياحة إلا وهي توفر الفنادق فقط وشركات السياحة التي تجلب الزوار إليها ولولا إن الزوار يأتون إلى كربلاء من اجل زيارة قبر الإمام الحسين وأخيه العباس لما كانت هناك سياحة في كربلاء.

صناعة بلا دخان

يقول رئيس لجنة السياحة الدينية في مجلس محافظة كربلاء المقدسة الشيخ عبد الحسن الفراتي ..لا يوجد التفاتة إلى الحركة السياحية في كربلاء وبالتالي نتجت عقبات كثيرة لان أصل المشكلة السياحية في العراق لها جذور بسبب وجود خطوط حمر من قبل الأنظمة أو لضعف في العلمية السياحية أو لان القائمين على السياحة ليس لهم علاقة بالسياحة بل هم سياسيون أو ينفذون ما هو مطلوب منهم امنيا..وأضاف...إن السياحة كما توصف (صناعة بلا دخان) وكما هو معروف أيضا لأنها من الروافد المهمة لدعم اقتصاد الدول والنهوض بإسعاد الشعب لان المدخول بالعملة الصعبة وكأنه عملية تصدير نفط إذا جاز التعبير لذلك فان هناك دولا كثيرة صاغت قرارات من اجل خدمة السياحة في بلدانها كمصر واسبانيا وتركيا وسنغافورة وايطاليا ..وأوضح..أما في العراق وفي كربلاء كعاصمة للسياحة الدينية لا توجد ثقافة سياحية بل إن الكثير يعانون من مشكلة وهم أصحاب المكاتب الفرعية والهيئات الفرعية وأصحاب الفنادق ورابطة الفنادق والسياحة والشركات السياحية، والأكثر من ذلك المضيفون أنفسهم، حيث الكثيرين منهم لحد الآن لا يعلمون ما هي قيمة الزائر أو السائح مشيرا الى ان لهذا الغياب في الثقافة أصبح الزائر أو السائح هو الذي يستخدم هذه الورقة للضغط على المضيفين..ولهذا أصبحت السياحة واقعا متعثرا إن لم يكن مزريا.

سياحة خاسرة وبنى غائبة

يقول الشيخ الفراتي..واقع السياحة واقع يخسر أكثر مما يربح لعدم وجود الخدمات..لان البنى التحتية لا تشجع على السياحة..إضافة إلى إن نسبة الأرباح المتحققة من السياحة تعتبر هامشية لعدم وجود سياسة تنافسية واضحة تجلب الزوار بأعداد كبيرة نتيجة لعدة أسباب غير سبب الوضع الأمني بل بسبب سوء التخطيط..ويبين الفراتي.. الزائر يسكن في فندق مقابل ١٢دولارا لليوم الواحد وفيها ثلاث وجبات غذائية ومعها الفواكه والماء والبارد والكهرباء وأجور أخرى كضرائب تؤخذ من أصحاب الفنادق مما يعني إن الربح هامشيا ومرد ذلك أيضا هو اندثار الخدمات المقدمة من قبل الأجهزة الحكومية والمرافق السياحية..مؤكدا إن كربلاء والعراق لا يجني من هذا الجانب إلا رسومات بسيطة على الدخول على العكس من دول العالم كتركيا التي تجني من قطاع السياحة ٨ مليارات دولار سنويا، ومصر ٩مليارات دولار، وبالمقابل فان اسبانيا وايطاليا كذلك فأن قيمة عائدات القطاع السياحي فيهما تقدر بما يصل إلى ١٨ مليار دولار، وهذه الأرقام هي المحصلة النهائية أو الأرباح الصافية للصناعة السياحية في تلك البلدان ليكون السوق الكربلائية هي الخاسرة ومن بينهم أصحاب الفنادق.

الوزارات والمبالغ المستحصلة

أسباب عديدة وراء تدني المستوى السياحي في العراق والجميع يعرف أن ارض العراق كلها سياحية إن كانت اثارية أو ترفيهية ناهيك عن كون العراق فيه مرافق سياحية دينية ..فلماذا كل هذا التدني في المستوى السياحي؟
يقول الفراتي إن سبب ذلك يقع على صناع القرار العراقي في الزمن الجديد..ويضيف.كان العراق في السابق مشغولا في حروبه الخارجية وحين انتهى هذا النظام الذي كان يضع الخطوط الحمر على انتعاش السياحة في كربلاء والمدن المقدسة الأخرى فان الزمن الجديد لم يبدأ بعد وكان هذا الأمر لا يعنيهم ولا يسير بخطوط متوازية مع التطور المنشود للمرافق الأخرى..ويشير..لا توجد خطوات فعلية الآن ففي عام ٢٠٠٥ تم الاتفاق مع الجانب الإيراني لاستقدام (١٥٠٠، ٥٠٠٠) زائر يوميا إلى العراق مقابل مبلغ ٣٢ دولارا فقط عن كل زائر، وقد تم توزيع تلك المبالغ على شكل حصص حيث كانت حصة مدينة كربلاء المقدسة ٥,٥ دولار وذلك لمدة إقامة الزائر لأربعة أيام فقط، أما بقية المبالغ فقد وزعت على الوزارات المختلفة ومنذ سنة ونصف لم نحصل على تلك المبالغ المخصصة من وزارة المالية، على الرغم من كون المبالغ المذكورة مودعة في صندوق خاص وموجود في أمانة رئاسة الوزراء وهذه طبعا تعدٍ وخطأ كبير يرتكبه المسؤولين.

مطار وعقدة جوية وصراع مصالح

في الدول السياحية تكون حركة السائح سهلة وهذا يعني تامين الطرق وبناء المطارات وكربلاء كما يقول الفراتي ليس فيها مطار.ويضيف هذا إجحاف آخر يقع على كربلاء في عملية نقل الزوار.. ويبين إلى إن الشركات الناقلة تكون حصرا من محافظة النجف وهذا ظلم يقع على الحركة السياحية في كربلاء حيث يتم نقل الوفود السياحية من الحدود الإيرانية إلى العراق ومن ثم الرجوع إلى الحدود الإيرانية من قبل الشركات النجفية ناهيك عن إن الزائر يقدم في بادئ الأمر إلى النجف ومن ثم إلى كربلاء وهناك إشكالية أخرى في هذا الجانب فكربلاء كأرض هي مناسبة لكي يكون إنشاء المطار على أرضها لان فيها وحسب قول الخبراء عقدة جوية أي فيها ما يشبه الساحات الجوية التي تشبه ساحات السيارات حيث يتحرك فيها الطيار بحرية كاملة..
ومن المؤسف حقا أن نجد الكثير من أعضاء مجلس محافظة كربلاء هم الآخرون يرغبون بوضع المطار في حدود مدينة النجف الاشرف..ويشير إن الإنصاف جاء من هيئة المطارات التي اعترضت على إنشاء المطار في منطقة خان النص كون المنطقة غير مهيأة إلى هبوط أو انطلاق الطائرات تم ترشيح موقع آخر للمطار منطقة خان عطشان على طريق الثرموستون ولمساحة تقدر بأكثر من ٢٤ كيلومتر مربع وقد طرحنا المشروع على الشركات المصممة وحضر مصمم قبرصي ومصمم آخر مالي وقد استحصلت الموافقات الأصولية على إنشاء ذلك المطار الدولي..

أسوة ببغداد

شوارع الموصل الرئيسية تحولت الى معارض للسيارات

الموصل/ عادل عبد الرزاق

انتشرت في مدينة الموصل مؤخراً معارض مفتوحة لبيع السيارات وذلك في عدد من الشوارع والأسواق الرئيسية في الجانب الأيسر بعد أن حول سوء الوضع الأمني منطقة مجمع المعارض إلى مكان محظور ليصبح آخر سوق ثابت في نينوى يشد رحاله صوب الأماكن الأكثر أمنا كما حدث من قبل مع أسواق الجملة في البورصة وباب السراي والجزائر، وأسواق الألبسة والأقمشة في السرجخانة والدواسة وصار من الطبيعي أن تجد في كل حي سكني محال تجارية تبيع بالجملة والتجزئة كل أصناف السلع. يقول (سالم أحمد) صاحب معرض الجمال: (بات من المستحيل أن نستمر بالعمل في ظل الظروف الحالية حيث الاشتباكات المسلحة التي تندلع فجأة وبشكل يومي في شارع المعارض والمنطقة الصناعية القريبة و عادة يذهب ضحيتها الأبرياء، كما أن معدلات الجريمة المرتفعة ساهمت إلى حد بعيد في اتخاذنا لقرار غلق معارضنا، إذ تكررت حوادث الخطف والقتل لدرجة أن المواطنين باتوا يتجنبون حتى المرور بالمكان، وقد كنت شاهدا على واحدة من تلك الجرائم عندما اقترب شخصان ملثمان من أحد زبائني الذين كان يعرض سياراته للبيع في باحة معرضي فأمطروه بوابل من الرصاص وانسحبوا بهدوء وسط ذهولنا وعجزنا حتى عن السؤال عن السبب، ولم تصل سيارة الشرطة إلا بعد ساعتين كاملتين).
ولم يخفي تاجر السيارات (مسعود فتحي) قلقه البالغ إزاء مصير مهنته خصوصا بعد الكساد الكبير الذي أصاب سوق السيارات جراء الظرف الاقتصادي العام وعدم توفير الحماية الأمنية لمنطقة المعارض وذكر بأن أبن عم له خطف أمام أنظار الناس وفي وضح النهار بعد دقائق من استلامه قيمة سيارة كان قد باعها، وأن الأمر حدث أيضا مع صديق له لكنه قتل لأنه قاوم المختطفين، وتساءل لما تركت أجهزة الأمن منطقة المعارض مرتعاً للمجرمين والقتلة، الم يكن بوسع بضع سيارات للشرطة أن توفر ألأمن لهذا السوق الحيوي والمهم؟!.
في شارع الزهور الذي يربط الجسر الحديدي (القديم) بشمال مدينة الموصل، تحول مرآب لوقوف السيارات إلى معرض القدس لبيع السيارات، وهناك التقينا بعدي غانم (٣٤ سنة)، وأخبرنا بأنه انتقل مع عدد من المتعاملين في بيع وشراء السيارات إلى هذا المكان تخلصاً من المخاطر التي كانوا يتعرضون لها في منطقة المعارض، وأوضح بأن البائع والمشتري هناك يتعرضون للخطر على حد سواء بسبب وجود عصابات تمارس التسليب والخطف دون رادع حقيقي، قد يكون الشارع هنا مزدحما لكنه آمن بعض الشيء. وقال (عبد الكريم زامل ٥٠ سنة) : معدل أسعار اغلب السيارات يتراوح بين ٣٠٠٠ $ و١٠٠٠٠ $دولار وهذه الأرقام تعتبر مغرية وسبب كافٍ يقدم جرائه المجرمون لارتكاب أبشع أنواع الجرائم، ولهذا فأن المتعاملون في بيع وشراء السيارات ابتدعوا أساليب جديد في التعامل لعل من أهمها أن تتم معاينة السيارة داخل المعرض وعند الاتفاق يذهب الطرفان إلى مكان آخر لإكمال باقي الإجراءات بعيداً عن العيون.
سوقان آخران لبيع السيارات بشكل مباشر استحدثا عفويا على جانبي الطريق أحدهما في منطقة حي المصارف شمال الموصل ويقع في شارع تجاري يعرف بدورة (سيدتي الجميلة). والأخر في حي السكر بالقرب من مستشفى الولادة، الباعة هناك يقفون على الأرصفة بالقرب من سياراتهم المركونة، وهم يتعاملون بحذر شديد مع الغرباء ويشترطون فحص السيارة في مكان توقفها خشية الوقوع في كمائن العصبات المتفننة في ابتداع طرق وأساليب احتيال وقع ضحيتها عدد من المواطنين. (نوار دحام ٢٨ سنة) يقول عن المعرض المكشوف في حي المصارف: (اغلب الباعة والزبائن هنا من الشباب، وموديلات السيارات بين (١٩٩٠ (2000 – السيارات الأحدث لا مكان لها بل هي نادرا ما تتجول في شوارع الموصل، الأغنياء يفضلون شراء السيارات التي لا تثير الانتباه، ويحتفظون بسياراتهم الحديثة لزمن آخر تكون فيه الشوارع آمنة، نشأ هذا السوق قبل نحو شهرين بعد ان أطمئن مجموعة من مالكي السيارات الشباب لوجود مفارز ثابتة للشرطة في الشارع، كما أن العديد منهم يسكنون في الإحياء القريبة ويستخدمون في البيع والشراء عقودا يحصلون عليها من المكاتب المرخصة مرورياً، وبسبب عدم قيام دوائر المرور بتنظيم عمليات البيع والانتقال فإننا نكتفي بالوكالات المرورية التي يصادق عليها كتاب العدول وهي ضامنة لحقوق الطرفين، وعلى أية حال فهي مؤقتة مثل هذا المعرض المفتوح، واعتقد بان حادث واحد فقط سيجعلنا ننتقل وفوراً الى مكان آخر، لهذا فان تسمية المعرض المتنقل هو أقرب وصف يمكن أن ينطبق على معرضنا!.
الصورة مشابهة في حي السكر لكن وجه الاختلاف يكمن في اتساع المعرض وتخصصه في عرض السيارات التي يطلق عليها في الموصل (بالة)، بالإضافة الى أنه يستمر من الصباح حتى قبيل الغروب. (أسامة عزيز ٣٨ سنة): تراجعت حركة بيع وشراء السيارات مؤخراً، ما يحدث من تداعيات في الوضع الأمني ينعكس بشكل مباشر على كل مفاصل الحياة. أزمة الوقود المزمنة أسهمت أيضا في شل حركة سوق السيارات، الأسعار في انخفاض مستمر والطلب ضئيل، السيارت نفسها يأتي بها أصحابها كل يوم، الأمر غير مجدي تماماً، لكن العمل في المعارض هواية لا يمكن لمدمنيه التخلص منه بسهولة، وأعتقد مع استمرار الوضع الحالي فأن جميع معارض السيارات ستنتقل الى خارج مدينة الموصل قريباً مثلما حدث مع ورش تصليح السيارات التي تشكلت في شرق المدينة بالقرب من ناحية برطلة، لكن يبقى ذلك مرهوناً بأنتعاش حركة بيع السيارات مجدداً.

العراقيون في سورية.. مشاكل بحاجة الى حلول

دمشق/ كريم الحمداني

يبلغ عدد العراقيين في سوريا اكثر من مليون وربع المليون مواطن بحسب ما اكده لي مصدر في دائرة الهجرة والجوازات السورية وان هذا العدد يزداد باستمرار، وهذه الاعداد تؤكدها شركات النقل اذ يوميا ترى مئات العوائل تتجمع في منطقة الصالحية وحدها بغية السفرعن طريق المنشأت وهناك عوائل واشخاص يسافرون عن طريق الجو او في سياراتهم الخاصة او سيارات (الجمسي) وهذه الاعداد تتضح عند معبر التنف السوري الحدودي حيث يستغرق انجاز تأشيرة الجواز اكثرمن خمسة ساعات بكل وجبة واصلة وهذا يبين حجم الاعداد المسافرة يوميا والمسافر من بغداد يلمس ذلك حيث السيارات تكون مليئة بالركاب ذهابا وعند العودة تكون المنشأة التي تتسع ل(٥٠) راكب تغادر بأقل من ربع هذا العدد. عندما تتجول في شوارع واسواق دمشق تصادف الكثيرمن معارفك واصدقائك حتى يخيل اليك بأنك تسيرفي احد شوارع بغداد واسواقها، خاصة في مناطق معينة تجد فيها الاف العراقيين كاالسيدة زينب وجرمانا وبعضهم فضل العيش في المحافظات السورية الاخرى مثل حلب وحمص واللاذقية ودرعا ومناطق اخرى خارج الشام.

مشاكل الجواز والاجراءات الاخرى

يقول السيد ابو مصطفى ان مواجهة من مشاكل تتعلق بالاقامة فقط حيث يتم اعطاء العراقي تأشيرة لمدة شهر يمكن تمديدها لثلاثة اشهر وبعدها عليك المغاردة وهذا الاجراء بات يتعب المقيمين خاصة ممن لديهم عوائل حبذا لو تجد السلطات السورية حلا اخر حيث اننا مقيمون منذ حوالي سنتين اما فيما يتعلق بالسكن فأنه متوفرحيث اسكن في منطقة شمال دمشق اهاليها يتعاونون مع العوائل العراقية ويقدمون لها كل ماتحتاجه. اما السيدة ام علا والتي تسكن منطقة يبرود شمال دمشق تقول ان لجوئنا الى سوريا بعد ان تعرضت عائلتي للتهديدات الطائفية على ايدي المسلحين في محافظة نينوى نأمل ان يتحسن الوضع الامني في حتى نتمكن من العودة، صحيح ان الاخوة السوريين يعاملوننا كاخوة ولكن يبقى الوطن هو الاغلى اما مانعانيه من صعوبات فهي تتركز باجراءات الاقامة في سوريا
ويقول السيد ابو حسين لجأت واسرتي الى محافظة حمص السورية بعد ان فقدت احد ابنائي الذي طاله ارهاب التكفيريين وتهديدهم المستمر لنا قمت على اثر ذلك بتأجير بيتي في بغداد وقصدت سوريا حيث تم قبول ابنائي في المدارس السورية والحال لابأس به، ادعو السفارة العراقية في دمشق الى متابعة احوال العراقيين في سوريا وعدم تركهم لان الكثير منهم يعاني من مشاكل صعبة. واشارعدد غير قليل من العراقيين المقيمين بأن جوازات سفرهم انتهت وهي بحاجة الى تبديلها بأخرى جديدة وعند مراجعتهم السفارة لم يلمسوا أي تعاون من موظفيها الا الوعود تحت حجج مختلفة حتى اصبح موقف البعض منهم غيرقانوني وجلهم من العوائل عليهم السفرالى بغداد للحصول على جواز سفر جديد وما تحمله معاملة الجواز في بغداد من معاناة تصل حد الابتزاز العراقيون في سوريا يطالبون وزارتي الخارجية والداخلية الى التدخل وحسم هذا الموضوع الذي يعاني منه المقيمين ليس في سوريا وحدها وانما في الاردن ومصر وغيرها.

إلى / وزارة التربية

هل يصلح الامتحان الوزاري مقياساً لمستوى الطالب ؟

عمار كاظم محمد

من المعروف دائما أن نتيجة الامتحانات الوزارية لطلبة الصف السادس الإعدادي يتوقف عليها مستقبل الطالب الدراسي لذا فهي تمثل نقطة التحول الرئيسية في حياة الطالب الدراسية بل والمستقبلية والتي من خلالها سيتحدد نوع وشكل الدراسة وحتى طبيعة العمل بعد التخرج بغض النظر عن رغبة الطالب في طبيعة الدراسة من عدمها.
وبما أننا لم نصل بعد إلى مستوى الدول المتقدمة في مراعاة رغبة ما يريده الطالب من دراسة قبل أن يطالب بمعدل يسمح له بذلك لذا بات من المحتوم أن تقود الدرجة الطالب وليس العكس إلى نوع من الدراسة قد لا يرغب بها بسبب ضوابط القبول المركزي التي تجعل من المعدل العام للامتحانات الوزارية مقياسا للاستحقاق وكأن النتيجة النهائية لهذه الامتحانات هي الفيصل والحكم في حياته دون النظر إلى مستوى الطالب خلال سنوات الدراسة في المراحل السابقة وهو ما يعني ضياع المقياس الحقيقي لتقييم الطالب وسيرته الدراسية خلال ١١ عاما من الجهد والسهر فهل من الصحيح إلغاء سيرة الطالب الدراسية طوال كل تلك السنين وحصرها بامتحان وزاري واحد؟
النقطة المهمة هنا والمثيرة للجدل دائما ليست في أساس هذا التقييم فحسب بل ما هو أسوأ من ذلك حينما يغش الطالب السيئ في هذا الامتحان المصيري فيحصل على درجات لا يستحقها بينما قد يتعرض أي طالب ممتاز في هذه الامتحانات إلى أي ظرف طارئ يمنعه من الحصول على ما يمثل مستواه الدراسي و الحقيقي فتاتي الطامة الكبرى للقبول المركزي لتحطم لديه كل طموح فيحصل الطالب الذي غش على معدل يؤهله لدخول كلية الطب أو الهندسة أو القانون مثلا بينما يرمى الطالب الممتاز والحاصل على معدل أدنى بسبب ظرف طارئ أو مرض أو انه ببساطه لم يغش مثلا على معدل لا يؤهله حتى للحد الأدنى مما يرغب في دراسته فهل يبقى بعد ذلك أي أمل لأي طالب مجد وقد تحطم مستقبله وحياته بسبب امتحان واحد.
اعتقد بأنه من الظلم والإجحاف بحق الطلبة أن يغدو مستقبلهم وحياتهم رهينة لامتحان وزاري واحد قد يتعرض فيه أي طالب كما أسلفنا إلى أي ظرف طارئ وما أكثرها الظروف الطارئة في هذا البلد فهل يصلح امتحان كهذا مقياسا لمستويات الطلبة ومدى استحقاقهم لنوعية الدراسة المقبولين فيها وهل أخذت رغبة الطالب بعين الاعتبار في نوع الدراسة التي يطمح إليها ؟ طبعا لا فالامتحان الوزاري اليتيم في كل ذلك هو المقياس وهو المحدد وليس على الطالب سوى أن يطيع وإلا فلن يجد له مقعدا في جامعة أو كلية أو معهد فما الحل؟
أعتقد في رأيي المتواضع أن الحل البسيط جدا لو أن وزارة التربية أخذت بنظر الاعتبار عاملا أساسيا ومهما للتقييم ألا وهو السيرة الدراسية للطالب خلال سنوات تدرجه في مراحل الدراسة المختلفة بحيث تكون عونا على معرفة المستوى الحقيقي للطالب وليس على أساس امتحان وزاري واحد ونحن هنا لا نطالب بإلغاء الامتحان الوزاري بل أن تكون السيرة الدراسية عونا لذلك الامتحان في إبراز المستوى الحقيقي للطالب واعتقد بأن التقييم سيكون أكثر دقة حينما يبنى على أساس تدرج الطالب طوال ١٢ عاما من الدراسة بدلا من عام واحد منها.
المقترح أو الحل هو وضع نسبة للسيرة الدراسية طوال ١١ عاما تسمى بالتقييم أو المعدل الرئيسي للسيرة الذاتية ولتكن بنسبة ٥٠٪ مثلا مقابل ٥٠٪ للامتحان الوزاري للصف السادس الإعدادي ويمكن تقسيمها بالشكل الآتي:-
١, سنوات الدراسة الابتدائية تمنح ٢٠ درجة من مجموع الخمسين بمعدل ثلاث درجات لكل صف دراسي ما عدا أول امتحان وزاري في الصف السادس الابتدائي حيث تخصص له ٥ درجات وتحسب نسبة الثلاث درجات والخمس في الامتحان الوزاري على أساس المعدل العام للطالب في جميع الدروس لكل سنة دراسية وبطريقة النسبة والتناسب.
ونفس الأمر ينطبق على الدراسة المتوسطة حيث يخصص لها ٢٠ درجة على أساس ٥ درجات في صفي الأول والثاني أما الامتحان الوزاري للصف الثالث المتوسط فيمنح ١٠ درجات.
أما المرحلة الإعدادية فتقسم إلى قسمين حيث تمنح ٥ درجات للصف الرابع وخمس درجات للصف الخامس بينما يبقى الصف السادس الإعدادي مخصصا له ٥٠ درجة فيكون مجموع ما حصده الطالب طوال ١١ عاما من٥٠ زائدا ما سيحصل عليه الطالب في الامتحان الوزاري للصف السادس الاعدادي من ٥٠ درجة هو المقياس الحقيقي لمعدل الطالب العام في القبول المركزي وهو بالتأكيد أكثر إنصافا وأكثر عدالة إذا أردنا أن نعطي مقياسا حقيقيا لمستوى الطالب.
اعتقد أن تقييم الطالب على أساس السيرة الدراسية والامتحان الوزاري سيحقق ثلاثة أمور مهمة للعملية التربوية هي:-
١, سيجعل من مسيرة الطالب الدراسية عملية ذات معنى حيث يتعلق الأمر بمستقبله وبالتالي سيكون أكثر حرصا على الدراسة في جميع المراحل وليس في مرحلة واحدة فقط مما سيرفع بالتالي من المستوى العلمي والدراسي والمعرفي للطالب وهو الهدف الرئيسي للعملية التربوية في البلد لا أن تمر المراحل عليه مرور الكرام دون أن يستفيد منها شيئا.
٢, يجعل للبطاقة المدرسية أهمية كبيرة لكونها تحتوي على سيرة مفصلة للطالب وعلى المعدلات العامة للسنوات الدراسية عبر مراحلها و التي سيحصد منها ٥٠٪ من معدله الرئيس للقبول المركزي وبالتالي يمنع حالات التزوير في الشهادات الدراسية حيث يطالب كل طالب بنسخة من البطاقة الدراسية للسنوات السابقة والتي تحتفظ مديرية التربية بنسخة منها في الكمبيوتر المركزي لها إضافة لنسخة الطالب فلا يمكن التلاعب بها على الإطلاق.
٣, تحقيق العدالة في عملية إعطاء تقييم دقيق لمستوى الطالب ومدى استحقاقه لنوع الدراسة التي سيقبل فيها وفق ضوابط القبول المركزي وهي بالتأكيد ناحية مهمة لمستقبل وحياة الطالب مثلما هي مهمة لمجمل العملية التربوية لخلق جيل جدير بالمهمات التي ستوكل إليه في مختلف مفاصل الحياة المهنية لبلدنا.
نتمنى أن يجد هذا المقترح آذانا صاغية له في وزارة التربية كي يصبح الامتحان الوزاري مقياسا حقيقيا لمستوى الطالب وليس مجرد ضربة حظ.